متشخصة وهو محال فلا بد ان يكون المحل مركبا من الداخل والخارج لان كل داخل فرض
يكون محلا اوليا بالطبع كما مر المقدار الذي يعد الاشياء ويعينها بعده به اشرف اهل الحق
على ان الله قادر على كل المقدورات وان جميع الحوادث واقع بقدرة الله تعالى وهو الحق
وخالفهم بالاول والثاني جميع الفلاسفة والثنوية وقوم من المعتزلة فهذا البحث مشتمل
على مقدمتين الاولى ان الله تعالى قادر على كل المقدورات الثاني ان جميع الحوادث واقع
بقدرته تعالى اما المقام الاول فلان جميع المقدورات ممكنة فهي مقدورة لله لان المصحح
للمقدورية الامكان اذ لو فقد لبقي اما الوجوب او الامتناع وهما يمنعان من المقدورية
والامكان مفهوم مشترك بين جميع الممكنات فما لاجله صح في البعض ان يكون مقدورا لله فليم
في جميع الممكنات وعند الاشعري المقتضي لكونه تعالى قادرا ذاته وصفة ذاتية في كل
المقدورات في احد القادرية واحدة لانها تقتضي مطلقا فوجب كونه تعالى قادرا
على كل الممكنات ولان المقدورات لما كانت وفق المقدورية واقتضت ذاته القادرية فلو
اختصت قادريته بالبعض لافتقرت الى مخصص فيكون الله تعالى ذو كمال ناقص مفتقر الى الغير فيكون
ناقصا لذاته تعالى الله عنه وامّا المقام الثاني وهو ان جميع الحوادث واقع بقدرته فاعلم ان ذلك
موقوف على تقديم مقدمة وهي ان الممكن اما جوهر او عرض لان الممكن لا يخلو ان يكون
وجوده في موضع اولا في موضع والثاني هو الاول والاول هو الثاني والمراد بالموضع الذي
يقوم ما حلّ فيه والجوهر اما جسم او غيره لانه اما ان يكون قابلا للقسمة او لا والاول هو الجسم
والثاني هو الجوهر الفرد والعرض اما ان يكون ماهيته بالقياس الى الغير او لا فان كان الاول
هو النسبة وان كان الثاني فاما ان يكون قابلا للقسمة لذاته اولا والاول هو الكم والثاني
هو الكيف والنسبة تنقسم الى اربعة اقسام فيكون الاجناس العالية للاعراض التسع الاول
الكم وهو الذي يقبل القسمة لذاته كالمقدار وانما قلنا لذاته احترازا عن الاشياء التي تقبل
الانقسام لغيره كالجسم والمواد فانهما يقبلان القسمة لذاتهما بل باعتبار حلول المقدار

في احدهما وحلول الاخر في المقدار الثاني الكيف وهو الذي
لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة
واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا قلنا لا يتوقف تصوره
على تصور غيره احترازا عن الاعراض النسبية وقولنا
لا يقتضي القسمة احترازا عن الكم وقولنا لا يقتضي
القسمة احترازا عن الوحدة وغيرها من الاعراض
التي لا تنقسم محلها باعتبارها وقولنا اقتضاء اوليا
لا اقتضاء اوليا لا اقتضاء لا قسمة فان من الكيف ما
يقتضي لا قسمة وهو العلم بما لا ينقسم فانه لا يقتضي
لا قسمة لكن باعتبار وحدة المعلوم لا لذات العلم الثا
الاين وهو حصول الشيء في مكان وهو من الاعراض ال
التي لا يتصور الا بين الشيئين وهو المكان والمتمك
اما حقيقي وهو كونه في مكانه الخاص به بحيث لا يث
معه مثل كون زيد في الدار او في السوق الو
نسبة الشيء الى الزمان بالحصول فيه مثل ك
كذا او كذا او في ان له الخامس الوضع و
للشيء بسبب نسبة اجزاءه بعـ
اجزاءه الى الامور الخارجة ع
نسبة اجزاء الجسم بعضها
تلك الاجزاء الى امور الخارجة
ورجله حزا سفل ولا يكـ

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)